انا ان الحركه كون عقيب ضده وانما يصح حلوله في الجوهر لتحيزه
فيكسبها كون ان يكون في هذه المحاذاه لتحيزه بكون كونان يكون في محاذاه
اخرى بالانتقال اليه وذلك يكون بكون يسمى حركه ولان المصحح لحلول
الاعراض هو التحيز والحركه لا يحتاج الا الى المحل لان حكمها مقصور على
محلها فاذا كان الجوهر متحيزا ولا يحتاج الحركه الا الى محل صح وجودها
فيه ولانا اجمعنا انه لو كان له مكان صح ان يحله الحركه وانما صح ذلك
لتحيزه والتحيز حاصل وان لم يكن مكان ولانه تعالى لو خلق جوهرا منفردا
لم يكن بد من كونه في محاذاه ويختص به وذلك يقتضي كونه كائنا في تلك الجهه
لكون واذا جاز حلول الكون جاز حلول الحركه لانها من جنسه ولان من
وقف على صحه العليا من العالم وما يجب هويه يتحرك ولا
مكان اذ لا مانع من حركه ولا يقال عدم المكان مانع لان العدم لا يمنع
احتج ابو القسم بان الحركه لا يعقل الا انتقاله من مكان الى مكان
فما لم يكن مكان لم يصح الحركه والجواب قلنا هذا غير
مسلم بل الحركه كون يصير بها الجسم محاذيا لغير ما كان محاذيا له من قبل
او لجهة لو كان هناك جسم لكان هذا هو المعقول من حاله فان قال
انا اجوز حلوله فيه ولا اسميه حركه قلنا فاذا الخلاف في العباره
وكل معنى لاجله يسمى الكون الثاني حركه اذا كان في مكان يوجب
تسميته وان لم يكن في مكان وسنبين معنى المكان من بعد مسأله
ولا يمكن خلو الجوهر من الكون وقال اصحاب الهيولى كون وكان الهيولى
خاليه منه ثم حدث فيها لنا في ذلك وجوه منها انه لما هو عليه من
التحيز محال وجوده لا في جهه مع جواز كونه في غيرها وذلك يقتضي

٢٣

انه اختص باحدى الجهتين لعله فيما يستحيل كونه خاليا من هذه الصفه
كذلك من علة الصفه ومنها انه لو جاز خلو الجواهر من الاكوان
لجاز ان نشاهد بعض الاجسام لا كائنا ولا متحركا ولا ساكنا وهذا
فاسد ومنها ما اورده ابو الهذيل على اصحاب الهيولى في مجلس
المامون فقال ما تقولون اذا كانت الهيولى متعريه عن الاعراض ثم حدثت
فيها اما كان السابق الاجتماع والافتراق فان كان السابق الافتراق
كان يجب ان يكون قبله الجواهر مجتمعه ليصح ان تفترق بالافتراق
ولو كان السابق الاجتماع وجب ان يكون قبله مفترقة ليصح ان تجتمع بالاجتماع
فقال السايل مثل هذا يلزمكم فقال نحن لا نقول ان الجواهر كانت
موجوده قبل حدوث اول الاعراض فيها ولكن كانت معدومه ثم حيث
وجدت وجد معها احدهما وعندكم كانت موجوده متعريه عنها ثم حدثت
فيها فيلزمكم ما قلنا وقد استقصينا هذا في اول الكتاب
احتج بانه يكون خلوه من جميع الاعراض ولذلك الاكوان قلنا
ليس للجوهر صفه واجبه يحتاج فيها الى سائر الاعراض حتى يقال لا يخلو
منها بخلاف الكون لان الجوهر مع تحيزه لا بد ان يكون كائنا واذا كان
كائنا فالمعنى مما لا يخلو من الصفه لا يخلو من المعنى مسأله
ويجوز خلو الجواهر من الالوان وسائر الاعراض ما خلا الكون ثم اذا وجد
الاعراض فيها وهي مما ينتفي لا يخلو منه ومن ضده وهذا قول ابي هاشم
ومن تبعه وقال ابو علي وابو القسم كل عرض له ضد فالجوهر لا يخلو منه
ومن ضده وما لا ضد له لا يخلو منه وذكر ابو هاشم على ما
حكى عنه القاضي في التجريد انه متى كان جوهران مجتمعين لا يخلو من
التاليف واذا وجدت فيهما رطوبه لم يخلو من الاعتماد سفلا لنا

Copyright © King Saud University